مستشارك
النقـــابي

سياسة تصدير العمالة ....
ادارة الازمة الاقتصادية على حساب العـــامل والتنمـية

الباحث العمالي حسن البربـري

سياسة تصدير العمالة .....ادارة الازمة الاقتصادية على حساب العامل والتنمية

مقدمة

لم تعد هجرة العمالة المصرية الى الخارج مجرد ظاهرة اجتماعية مرتبطة بتحسين اوضاع الافراد او استجابة طبيعية لاختلالات سوق العمل ,بل تحولت تدريجيا الى مسار اقتصادي معتمد عليه في ادارة الازمات المزمنة للاقتصاد المصري واصبحت تحويلات العاملين بالخارج احد اهم مصادر النقد الاجنبي واحد اعمدة الاستقرار النسبي لميزان المدفوعات وهو ما اعاد تشكيل نظرة الدولة الى العامل ليس فقط كقوة منتجة داخل الاقتصاد الوطني بل كمصدر دخل خارجي يعوض تراجع الانتاج وضعف التشغيل المحلي.

خلال العقدين الاخيرين وبالتحديد منذ منتصف العقد الاول من الالفية الجديدة تزامن تصاعد معدلات الهجرة مع سلسلة متلاحقة من الازمات الاقتصادية والسياسية اقليميا ودوليا انعكست على بنية الاقتصاد المصري ودفعت الحكومات المتعاقبة الى تبني سياسات غير معلنة تقوم على تشجيع خروج العمالة وادارة تدفق تحويلاتها باعتبارها اداة لتخفيف الضغوط المالية وليس كحل مؤقت مرتبط بدورة اقتصادية محددة.

اظهرت البيانات الرسمية ان تحويلات المصريين العاملين بالخارج شهدت نموا ملحوظا على مدار الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٣ واصبحت تشكل نسبة مؤثرة من الناتج المحلي الاجمالي وساهمت في سد فجوات متكررة في ميزان المدفوعات ودعم الاحتياطي النقدي خاصة في فترات الازمات الكبرى مثل الازمة المالية العالمية وتعويم الجنيه وجائحة كورونا غير ان هذا النمو الكمي في التحويلات لم يقابله بالضرورة تحسن متناسب في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها معدلات الفقر وجودة التشغيل ونصيب الاجور من الناتج المحلي

من هنا تنطلق هذه الدراسة من فرضية اساسية مفادها ان سياسات تصدير العمالة والتحويلات المرتبطة بها اسهمت في خلق حالة من الاستقرار المالي قصير الاجل لكنها في الوقت ذاته ساهمت في اعادة انتاج اختلالات هيكلية في سوق العمل وادارة التنمية عبر الاعتماد المتزايد على مصادر دخل خارجية بدلا من معالجة اسباب ضعف التشغيل وتدني الاجور داخل الاقتصاد المحلي

ويهدف هذا التقرير الى تحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات تصدير العمالة المصرية للخارج من خلال الربط بين تطور تحويلات العاملين والمؤشرات الاقتصادية الكلية ومعدلات الفقر ومستويات المعيشة مع اعادة قراءة البيانات الرسمية من زاوية سياسات العمل والهجرة وليس فقط من منظور الاستقرار النقدي وذلك بالاعتماد على تحليل زمني للفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٣ ومقارنة انعكاس نمو التحويلات على مسار النمو والتنمية الفعلية

كما يسعى التقرير الى تفكيك العلاقة بين الخطاب الرسمي الذي يقدم الهجرة والتحويلات باعتبارها قصة نجاح اقتصادي وبين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعمال واسرهم وسوق العمل المحلي بما يسمح بتقديم قراءة نقدية تضع العامل في قلب التحليل باعتباره فاعلا اقتصاديا واجتماعيا لا مجرد مصدر للعملة الصعبة

المحور الأول : تحويلات العاملين بالخارج كاداة لادارة الازمة الاقتصادية

شهدت تحويلات العاملين المصريين بالخارج خلال السنوات الاخيرة صعوداً لافتا جعلها تحتل موقعاً متقدما بين مصادر النقد الاجنبي للاقتصاد المصري ,ولم يكن هذا الصعود مجرد نتيجة طبيعية لتزايد اعداد المهاجرين بقدر ما كان انعكاسا مباشراً لاعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعظيم هذا المورد والتعامل معه باعتباره ركيزة للاستقرار النقدي في مواجهة ازمات متلاحقة في ميزان المدفوعات ,فمنذ عام ٢٠١٩ بدأت التحويلات تلعب دوراً متزايداً في سد فجوات التمويل الخارجي خاصة مع تراجع عوائد السياحة في فترات الازمات العالمية والاقليمية واضطراب ايرادات مصادر اخرى ,وهو ما دفع الدولة الى ادراج تحويلات العاملين عملياً ضمن سلة الموارد الدولارية الاساسية التي يجري الرهان عليها في ادارة السياسة النقدية

ويكشف تطور التحويلات مقارنة بمصادر النقد الاجنبي الاخرى عن هذا التحول بوضوح حيث يبين الجدول التالي حجم التحويلات قياسا بايرادات السياحة وقناة السويس خلال الفترة من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٤

تطور تحويلات العاملين المصريين بالخارج مقارنة بمصادر النقد الأجنبي

السنة	تحويلات العاملين بالخارج مليار دولار	ايرادات السياحة مليار دولار	ايرادات قناة السويس مليار دولار
2019/2020	27.8	13.0	5.7
2020/2021	31.9	4.0	5.9
2021/2022	31.9	10.7	7.0
2022/2023	22.1	13.6	9.4
2023/2024	21.9	14.4	7.2

المصدر: البنك المركزي المصري – اليوم السابع – الجزيرة – تيرادينج ايكونوميك

يوضح الجدول ان تحويلات العاملين لم تكن فقط مصدراً مهما للنقد الاجنبي بل كانت في بعض السنوات المورد الاكثر استقراراً مقارنة بايرادات السياحة وايرادات قناة السويس وهو ما يفسر تصاعد اهميتها في الخطاب الحكومي والسياسات الرسمية.

غير ان هذا الاعتماد المتزايد لم يكن مصحوباً بسياسات تهدف الى تحويل هذه التدفقات المالية الى استثمارات منتجة او الى تحسين شروط العمل داخل السوق المحلي بل جرى توظيفها اساساً في دعم الاستقرار النقدي وتخفيف الضغوط على العملة وتمويل الاحتياجات العاجلة للدولة.

وبهذا المعنى لم تعد التحويلات نتاجاً جانبياً للهجرة بل اصبحت جزءاً من منطق ادارة الازمة حيث يجري التعامل مع خروج العمالة بوصفه خياراً اقتصاديا مقبولاً طالما استمر تدفق النقد الاجنبي حتى وان جاء ذلك على حساب تفريغ سوق العمل المحلي من المهارات وتحميل العمال واسرهم كلفة الغياب وعدم الاستقرار.

ويمهد هذا التحليل للانتقال الى مناقشة اكثر عمقا للعلاقة بين نمو التحويلات ومؤشرات الفقر والتضخم والنمو الاقتصادي وهو ما يتناوله المحور التالي

المحور الثاني : تحويلات العاملين ومحدودية اثرها على الفقر والتضخم والنمو

يفترض منطق السياسات الاقتصادية ان يؤدي تدفق تحويلات العاملين بالخارج الى تحسين مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر ودعم النمو الاقتصادي غير ان قراءة المؤشرات الكلية خلال الفترة من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٤ تكشف عن فجوة واضحة بين حجم هذه التدفقات وبين نتائجها التنموية الفعلية

فبرغم الارتفاع الملحوظ في حجم التحويلات خلال سنوات بعينها خاصة في ذروة الازمات الاقتصادية لم ينعكس هذا الارتفاع على تحسن مماثل في مؤشرات الفقر او على استقرار القوة الشرائية للاجور وهو ما يشير الى ان دور التحويلات اقتصر في الغالب على تعويض اختلالات نقدية قصيرة الاجل دون ان يمتد الى معالجة جذور الازمة الاجتماعية

ويظهر الربط بين التحويلات ومؤشرات الفقر والتضخم والنمو الاقتصادي هذا التناقض بوضوح كما يبين الجدول التالي

التحويلات ومؤشرات الفقر والتضخم والنمو الاقتصادي في مصر

السنة	تحويلات العاملين بالخارج مليار دولار	معدل الفقر	معدل التضخم السنوي	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
2019/2020	27.8	%29.7	%5.7	%3.6
2020/2021	31.9	—	%7.3	%3.3
2021/2022	31.9	%32.5	٪٢١,٩	٪٦,٢
2022/2023	22.1	٪٣٥,٧	٪٣٤,٦	٪٣,٨
2023/2024	21.9	—	٪٢٦,٤	%2.4

المصدر البنك المركزي المصري - الجهاز المركزي للتعبئة العامة الاحصاء - البنك الدولي - وزارة التخطيط- مدي مصر

تطور تحويلات المصريين بالخارج كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

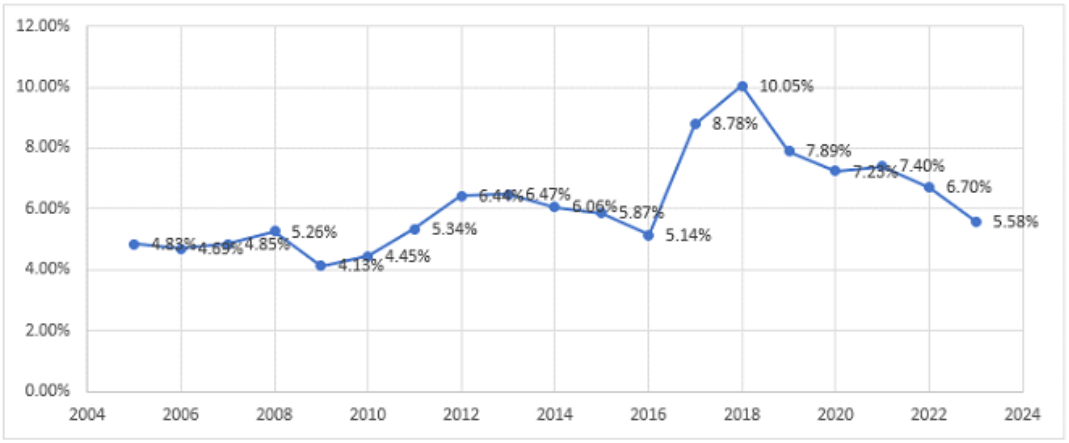

المصدر: البنك المركزي المصري

يكشف الجدول ان معدلات الفقر ظلت مرتفعة بل واتجهت الى الزيادة في بعض الفترات رغم نمو التحويلات وهو ما يعكس محدودية اثر هذه التدفقات على تحسين الاوضاع المعيشية على المستوى الكلي كما يوضح ان التضخم التهم جزءا كبيرا من القيمة الحقيقية للتحويلات مما اضعف قدرتها على تحقيق تحسن مستدام في مستوى المعيشة.

اما على مستوى النمو الاقتصادي فيظهر تذبذب واضح يعكس نمطا من النمو ضعيف التشغيل الذي لا يرتبط بتوسع في فرص العمل ولا بتحسن توزيع الدخل وهو ما يعزز الفرضية القائلة بان التحويلات اسهمت في استقرار اقتصادي شكلي دون ان تتحول الى محرك و للتنمية.

بهذا المعنى لم تكن التحويلات بديلا عن سياسات تشغيل عادلة او عن اصلاحات هيكلية في سوق العمل بل جرى توظيفها كاداة لادارة الازمة وتخفيف اثارها المباشرة بينما استمرت الاسباب البنيوية للفقر والتهميش دون معالجة.

ويمهد هذا التحليل للانتقال الى دراسة الاثار غير المباشرة لسياسات تصدير العمالة على سوق العمل المحلي وبنية التشغيل والاجور وهو ما يتناوله المحور الثالث

المحور الثالث : الاثار الاقتصادية غير المباشرة لتصدير العمالة على سوق العمل

لم تتوقف تكلفة سياسات تصدير العمالة عند حدود الاعتماد المتزايد على التحويلات كمورد نقدي بل امتدت اثارها الى اعماق سوق العمل المحلي حيث اسهم هذا المسار في اعادة تشكيل بنية التشغيل والاجور والمهارات على نحو ترك اثارا طويلة المدى لا تظهر مباشرة في المؤشرات الكلية لكنها تتراكم بصمت.

فمع اتساع الفجوة بين الاجور في الداخل والخارج تحولت الهجرة الى خيار شبه اجباري لقطاعات واسعة من العمالة خاصة في المهن الفنية والحرفية وهو ما ادى الى تفريغ السوق المحلي من شرائح مهمة من العمالة الماهرة وخلق نقص مزمن في الخبرات داخل قطاعات انتاجية متعددة ,وفي المقابل اسهم هذا التفريغ في تكريس نمط تشغيل منخفض الاجر وضعيف الاستقرار حيث اصبحت القدرة على استبدال العمال المهرة بعمالة اقل تكلفة مبررا لتدني الاجور الحقيقية وغياب الاستثمار في التدريب ورفع الانتاجية وهو ما اضعف الحلقة بين العمل والنمو.

كما عززت سياسات تصدير العمالة من توسع الاقتصاد غير الرسمي اذ باتت الهجرة في كثير من الحالات امتدادا لمسار تشغيل هش يبدأ داخل السوق المحلي من دون حماية قانونية او اجتماعية وينتهي بعقود عمل غير مستقرة في الخارج وهو ما عمق هشاشة اوضاع العمال وقلص قدرة الدولة على تنظيم سوق العمل.

ويعكس هيكل سوق العمل في مصر هذه الاختلالات كما يبين الجدول التالي

هيكل سوق العمل في مصر

نوع سوق العمل	نسبة العمالة	المصدر
سوق رسمي	%30	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
سوق غير رسمي	%70	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء منظمة العمل الدولية
اجمالي العمالة	%100	

يبين الجدول ان الغالبية العظمى من العمالة تعمل خارج اطار الحماية القانونية والاجتماعية وهو ما يجعل تصدير العمالة امتدادا طبيعيا لمنظومة تشغيل هشة بدلا من كونه نتيجة لتحسن نوعي في المهارات او في شروط العمل ,وعلى المستوى الكلي اسهم هذا المسار في تثبيت نموذج نمو ضعيف التشغيل يعتمد على الاستهلاك الممول من الخارج بدلا من الاستثمار المنتج

وهو ما ادى الى فصل مسار النمو عن مسار تحسين الاجور وفرص العمل داخل الاقتصاد الوطني.

بهذا المعنى لم يكن تصدير العمالة نتيجة عرضية لاختلالات سوق العمل بل تحول الى جزء من اعادة انتاج هذه الاختلالات عبر نموذج اقتصادي يخفف ضغوط الازمة في الاجل القصير على حساب تعميقها في الاجل الطويل

ويمهد هذا التحليل للانتقال الى مناقشة الاثار الاجتماعية لتصدير العمالة على العمال واسرهم وهو ما يتناوله المحور الرابع

المحور الرابع : الاثار الاجتماعية لتصدير العمالة على العمال واسرهم

لا يمكن فهم سياسات تصدير العمالة بوصفها خياراً اقتصادياً فقط دون التوقف عند كلفتها الاجتماعية التي تحملها العمال واسرهم بشكل مباشر حيث لم تكن الهجرة في اغلب الحالات تجربة اختيارية حرة بقدر ما كانت استجابة اضطرارية لتدهور شروط العمل والعيش داخل السوق المحلي ,فعلى مستوى الاسرة لعبت التحويلات دورا مهما في تخفيف الضغوط المعيشية وتوفير احتياجات اساسية تتعلق بالاستهلاك والتعليم والصحة وهو ما منح بعض الاسر قدرة مؤقتة على الصمود في مواجهة ارتفاع الأسعار وتراجع الدخول غير ان هذا الاثر ظل مشروطا باستمرار تدفق التحويلات وجعل الاستقرار المعيشي رهينة لعوامل خارجية لا تخضع لسيطرة الاسرة ولا للدولة.

في المقابل ترتب على الغياب الممتد للعامل اثار اجتماعية عميقة تمثلت في اختلال ادوار الرعاية داخل الاسرة وتحميل النساء اعباء اقتصادية واجتماعية اضافية وتراجع الدور التربوي للاب داخل المنزل وهو ما انعكس في حالات عديدة على المسارات التعليمية والسلوكية للاطفال وعلى تماسك العلاقات الاسرية

كما اسهمت سياسات تصدير العمالة في تعميق الفوارق الاجتماعية بين اسر قادرة على الوصول الى فرص عمل خارجية ذات عائد مرتفع نسبيا واسر اخرى ظلت حبيسة سوق عمل محلي هش لا يوفر دخلا كافيا ولا حماية اجتماعية وهو ما اعاد انتاج اشكال جديدة من عدم المساواة داخل المجتمع

وتبرز مسالة الحماية الاجتماعية كاحد اكثر جوانب هذا المسار هشاشة اذ يظل العامل المهاجر في كثير من الاحيان خارج مظلة التأمينات الاجتماعية سواء في دولة الارسال او الاستقبال وتعتمد حمايته على ترتيبات فردية غير مستقرة وهو ما يجعل التعرض للاصابة او فقدان العمل او العودة القسرية مصدرا حادا لانعدام الامن الاجتماعي للاسرة بأكملها.

كما اعادت الهجرة الممتدة تشكيل تطلعات الاجيال الجديدة حيث بات العمل في الخارج يمثل افقاً مرغوباً ومتفوقاً على اي مسار مهني داخل الاقتصاد المحلي بغض النظر عن طبيعة هذا العمل او استدامته وهو ما اضعف الارتباط بين التعليم وسوق العمل الداخلي وعزز ثقافة البحث عن الخروج كحل فردي لازمة جماعية.

تكشف هذه الاثار ان التحويلات رغم دورها في تخفيف بعض اثار الفقر لا يمكن ان تعوض غياب سياسات اجتماعية عادلة ولا ان تحل محل دور الدولة في توفير عمل لائق وحماية اجتماعية شاملة وان الاعتماد على تصدير العمالة كخيار دائم يحمل كلفة اجتماعية صامتة تتراكم بمرور الوقت.

ويمهد هذا الباب للانتقال الى تحليل سياسات الدولة تجاه العاملين بالخارج وكيف جرى تصميمها وتنفيذها وما الذي اولته من اولوية وما الذي تم تجاهله وهو ما يتناوله المحور الخامس

المحور الخامس : سياسات الدولة بين ادارة التحويلات وغياب الحماية

تعكس سياسات الدولة تجاه العاملين المصريين بالخارج خلال السنوات الاخيرة مفارقة واضحة بين الخطاب والممارسة فبينما يبرز الخطاب الرسمي العامل المهاجر بوصفه شريكاً في التنمية وركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني تكشف السياسات الفعلية عن تركيز اساسي على تعظيم التحويلات وادارتها مالياً مقابل حضور محدود لقضايا الحماية والعمل والحقوق.

فقد انصبت اغلب التدخلات الحكومية على تطوير القنوات المصرفية وتسهيل التحويلات وطرح اوعية ادخارية بالعملات الاجنبية واستحداث ادوات مالية تستهدف جذب مدخرات العاملين بالخارج وربطها بالجهاز المصرفي المحلي وهي سياسات عكست بوضوح اولوية الاستقرار النقدي وتوفير العملة الاجنبية في تصميم العلاقة مع العامل المهاجر.

وفي المقابل ظل البعد المتعلق بشروط العمل في الخارج وحماية العمال من المخاطر القانونية والمهنية ضعيفا ومجزءا حيث لم تتطور اليات فعالة للمتابعة او التدخل او التفاوض الجماعي نيابة عن العمال ولم يتم بناء منظومة شاملة تضمن حقوقهم قبل السفر واثناء العمل وبعد العودة ,وهو ما جعل الحماية في اغلب الحالات مسالة فردية تخضع لقدرة العامل على التكيف لا لالتزام الدولة.

كما يظهر غياب واضح للتكامل بين سياسات الهجرة وسياسات التشغيل الداخلية اذ لا توجد رؤية تربط تصدير العمالة باحتياجات الاقتصاد المحلي او بخطط اعادة دمج العائدين او بنقل الخبرات والمهارات المكتسبة في الخارج الى سوق العمل الداخلي وهو ما يحول الهجرة الى مسار احادي الاتجاه يخدم تدفقات النقد الاجنبي دون ان يعزز القدرة الانتاجية للاقتصاد.

ويكشف هذا النهج عن تصور ضمني للعامل بوصفه **مورداً اقتصادياً خارجياً** اكثر منه طرفا في عقد اجتماعي حيث يجري الاحتفاء بتحويلاته بينما تبقى اوضاع العمل والاجور داخل السوق المحلي دون اصلاح جذري وهو ما يعمق الشعور بان الخروج هو السبيل الافضل لتحقيق الامان الاقتصادي

بهذا المعنى لا يمكن اعتبار سياسات الدولة تجاه العاملين بالخارج **سياسات رعاية** بقدر ما هي سياسات ادارة موارد اذ جرى تنظيم العلاقة مع العامل من زاوية ما يقدمه من تدفقات مالية لا من زاوية ما يحتاجه من حماية واستقرار وحقوق وهو ما يعكس اختلالا عميقا في اولويات السياسة العامة.

ويمهد هذا التحليل للانتقال الى قراءة مقارنة مختصرة لتجارب دول اخرى اعتمدت على تصدير العمالة ولكن حاولت دمجها ضمن اطر مؤسسية اشمل بما يسمح باستخلاص دروس بديلة للنموذج القائم وهو ما يتناوله المحور السادس

المحور السادس : تجارب مقارنة في ادارة تصدير العمالة ودروس بديلة

لا تعد مصر الدولة الوحيدة التي اعتمدت على تصدير العمالة كجزء من بنيتها الاقتصادية غير ان المقارنة مع تجارب دول اخرى تكشف عن اختلاف جوهري في موقع الهجرة داخل النموذج التنموي وفي طبيعة السياسات المصاحبة لها وفي الكيفية التي جرى بها التعامل مع العامل باعتباره موردا بشريا لا مجرد مصدر عملة اجنبية

في التجربة الفلبينية تمثل تحويلات العاملين بالخارج احد المكونات الثابتة في الاقتصاد حيث بلغت في السنوات الاخيرة ما يقارب ٣٥ الى ٣٦ مليار دولار سنوياً وهو ما يعادل نحو ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي وقد سمح هذا الحجم المستقر نسبياً من التحويلات بدمجها داخل التخطيط الاقتصادي الكلي دون التعامل معها بوصفها بديلاً عن الانتاج المحلي بل مورداً مكملاً له ,غير ان الاهم في الحالة الفلبينية لا يتعلق بحجم التحويلات فقط بل بالاطار المؤسسي المصاحب لها حيث طورت الدولة منظومة واسعة لتنظيم عقود العمل وبناء قواعد بيانات دقيقة للمهاجرين وربط الهجرة ببرامج تدريب قبل السفر وبسياسات اعادة دمج بعد العودة ,وهو ما سمح بتحويل جزء من خبرات العمال العائدين الى السوق المحلي وربط مسار الهجرة بسياسات العمل والتعليم وليس فقط بالسياسة النقدية

وفي بنجلاديش تشكل تحويلات العاملين بالخارج ركناً اساسياً في ميزان المدفوعات حيث سجلت خلال السنة المالية ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ نحو ٣٠ مليار دولار وهو اعلى مستوى تاريخي لها وفقا لبيانات رسمية وبحسب بيانات البنك الدولي بلغت التحويلات في عام ٢٠٢٣ نحو ٢٦,٦ مليار دولار وهو ما يعادل ما يزيد على ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ,وقد جاءت هذه الارقام نتيجة سياسة ممتدة لتصدير العمالة رافقتها تدخلات مؤسسية ركزت على تنظيم قنوات التحويل الرسمية وتحفيز استخدامها وبناء اجهزة متخصصة لمتابعة اوضاع العمال في الخارج وعلى الرغم من استمرار التحديات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة فان التجربة البنجلاديشية تظهر ان الدولة تعاملت مع العمالة المهاجرة بوصفها قطاع اقتصادي واجتماعي قائم بذاته له سياسات وبرامج وليس مجرد مورد نقدي

اما في المغرب فقد بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في عام ٢٠٢٤ نحو ١٣,١ مليار دولار وهو رقم قياسي يمثل قرابة ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحسب بيانات وقد اكتسبت هذه التحويلات اهمية خاصة في دعم دخول الاسر في المناطق الريفية وشبه الحضرية وفي تمويل الاستهلاك والتعليم والسكن ,غير ان اللافت في التجربة المغربية هو محاولة ربط الهجرة بسياسات تنمية محلية حيث جرى توجيه جزء من تحويلات المهاجرين نحو برامج استثمار صغيرة ومتوسطة وتشجيع المبادرات الانتاجية للعائدين وهو ما منح التحويلات بعدا اجتماعيا وتنمويا يتجاوز دورها النقدي البحت

تكشف هذه التجارب الثلاث ان تصدير العمالة حين يدرج ضمن رؤية اشمل يمكن ان يتحول من اداة لادارة الازمة الى مورد داعم لمسار تنموي داخلي وان الفارق الجوهري لا يكمن في حجم التحويلات فقط بل في طبيعة الدولة ودورها وفي ما اذا كانت تتعامل مع العامل باعتباره رقما في ميزان المدفوعات ام فاعلا في مشروع اقتصادي واجتماعي طويل المدى

وبمقارنة هذه النماذج بالمسار المصري يتضح ان غياب الاطار المؤسسي المتكامل هو ما حول تصدير العمالة الى سياسة تعويضية خالصة تستهدف العملة الاجنبية دون ربط فعلي بسوق

العمل المحلي او بنقل المهارات او بالحماية الاجتماعية وهو ما يفسر محدودية الاثر التنموي للتحويلات رغم ضخامتها

ومن ثم تشير المقارنة الدولية الى ان البديل لا يتمثل في تقليص الهجرة او تعظيمها بل في اعادة تعريفها داخل السياسة العامة بوصفها مسارا منظما يخدم التشغيل والتنمية معا لا مجرد قناة لتدفقات نقدية تعوض عجزا مزمنا في الداخل

التوصيات

تنطلق التوصيات التي يطرحها هذا التقرير من قناعة اساسية مفادها ان ازمة تصدير العمالة في مصر لا تكمن في الهجرة في حد ذاتها بل في موقعها داخل النموذج الاقتصادي القائم وفي الطريقة التي جرى بها تحميل العامل كلفة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد ومن ثم فان اي مسار اصلاح جاد يجب ان يبدأ من اعادة تعريف دور الدولة تجاه العمل والعملاء وتجاه سوق العمل المحلي قبل الخارج اول ما يفرض نفسه هو

- ضرورة الانتقال من ادارة تحويلات العاملين الى ادارة سياسات العمل والهجرة بحيث تصبح الهجرة جزءا من سياسة تشغيل وطنية واضحة المعالم ترتبط بخطط التنمية القطاعية وباحتياجات الاقتصاد المحلي وببناء المهارات لا مجرد استجابة نقدية لازمات ميزان المدفوعات

ويتطلب ذلك بناء اطار مؤسسي موحد للهجرة والعمل الخارجي يتجاوز الطابع الاداري الحالي الى منظومة تخطيط وتفاوض وحماية تشمل حصر دقيق للعمالة المهاجرة وتوصيف مهاراتها وبناء قواعد بيانات علنية وتطوير مكاتب تمثيل عمالي فعالة في دول الاستقبال قادرة على تقديم الحماية والدعم القانوني والتفاوض الجماعي نيابة عن العمال

- اعادة الاعتبار للحماية الاجتماعية بوصفها حقا اصيلا للعامل المهاجر لا ميزة اختيارية وذلك عبر تطويرنظم تأمين اجتماعي قابلة للنقل بين الدول وربط الهجرة باتفاقات ثنائية تضمن التأمين ضد البطالة والاصابات والعودة القسرية بما يخرج العامل واسرته من دائرة الهشاشة الدائمة
- وعلى المستوى الداخلي لا يمكن فصل اصلاح سياسات الهجرة عن اصلاح سوق العمل المحلي اذ ان استمرار تدني الاجور وضعف شروط العمل وغياب التنظيم النقابي الفعال سيبقى الهجرة خيارا اضطراريا لا فرصة مدروسة ومن ثم يصبح رفع الحد الادنى الحقيقي للاجور وربطه بالانتاجية والاسعار وتوسيع مظلة الحماية القانونية للعمل غير الرسمي شرطا لازما لاي سياسة هجرة متوازنة
- اعادة ربط التعليم والتدريب بسياسات العمل والهجرة بحيث لا تتحول الهجرة الى نزيف دائم للمهارات بل الى دورة معرفة تنتج عمالة اعلى مهارة وقادرة على نقل خبراتها عند العودة وهو ما يتطلب اصلاح منظومة التدريب الفني والتقني وربطها باتفاقات عمل خارجية واضحة المسار
- واخيرا لا يمكن بناء سياسة عادلة لتصدير العمالة دون شفافية اجتماعية تتيح تقييم اثر هذه السياسات على الفقر والعدالة الاجتماعية ومستويات المعيشة ومن ثم يوصي التقرير باعادة انتظام نشر مؤشرات الفقر والدخل والعمل وربطها صراحة بسياسات الهجرة والتحويلات بما يعيد البعد الاجتماعي الى قلب صنع القرار الاقتصادي

الخاتمة

يخلص هذا التقرير الى ان سياسات تصدير العمالة المصرية كما جرى تطبيقها خلال السنوات الاخيرة لم تكن مجرد استجابة ظرفية لازمة اقتصادية بل تحولت الى مكون بنيوي في نموذج ادارة الازمة حيث جرى تحميل العامل كلفة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد عبر تحويله الى مورد نقدي خارجي يعوض عجزا داخليا في التشغيل والاجور والإنتاج.

وقد اظهر التحليل ان نمو تحويلات العاملين بالخارج لم يقترن بتحسن مماثل في مؤشرات الفقر او استقرار الاسعار او جودة النمو بل تزامن مع استمرار هشاشة سوق العمل وتراجع القوة الشرائية واتساع الفجوات الاجتماعية وهو ما يعكس محدودية هذا النموذج وقدرته على تحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

كما بين التقرير ان التركيز على ادارة التحويلات مالياً جاء على حساب بناء منظومة حماية شاملة للعاملين في الخارج وعلى حساب اصلاح شروط العمل داخل السوق المحلي وهو ما عمق منطق الخروج كحل فردي لازمة جماعية واعاد انتاج اختلالات سوق العمل بدلا من معالجتها

ان اعادة النظر في هذا المسار تقتضي الانتقال من التعامل مع العامل بوصفه موردا نقديا الى اعتباره ركيزة تنموية وهو ما يتطلب ربط سياسات الهجرة بسياسات تشغيل عادلة واستثمار منتج وحماية اجتماعية شاملة بما يسمح بتحويل العمل من اداة لادارة الازمة الى مدخل لبناء تنمية حقيقية

وبهذا المعنى لا يدعو التقرير الى اغلاق مسارات الهجرة او التقليل من اهمية تحويلات العاملين بل الى اعادة ادماجها ضمن عقد اجتماعي جديد يضع العمل والعدالة الاجتماعية في صلب السياسة الاقتصادية ويكسر حلقة الاعتماد على الخارج بوصفها بديلا عن اصلاح الداخل.

المصادر و المراجع

١- البنك المركزي المصري التقارير السنوية لميزان المدفوعات والنشرات الدورية حول تحويلات العاملين بالخارج خلال السنوات المالية من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٤
٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحوث الدخل والانفاق والاستهلاك بيانات الفقر وهيكل سوق العمل والنشرات الاحصائية السنوية
٣- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقارير متابعة الاداء الاقتصادي مؤشرات النمو الاقتصادي الحقيقي والناتج المحلي الاجمال
٤- البنك الدولي تقارير المراقبة الاقتصادية لمصر تحديثات الفقر والنمو والتضخم
٥- منظمة العمل الدولية تقارير سوق العمل في مصر العمالة غير الرسمية والهجرة والعمل اللائق
٦- البنك الدولي مصر نحو نمو شامل ومستدام تقارير ودراسات تحليلية دورية
٧- منظمة العمل الدولية الهجرة والعمل في الدول النامية دراسات مقار